

غرفة عجمان تبحث تطبيقات الضريبة مع المعهد العربي للمحاسبين

تستضيف غرفة تجارة وصناعة عجمان، بالتعاون مع المعهد العربي للمحاسبين والقانونيين، برنامجاً بعنوان «ضريبة القيمة المضافة وتطبيقاتها - الإقرار الضريبي وأثره في المؤسسات والأعمال» وذلك على مدار ثلاثة أيام من تاريخ 15 إلى 17 يناير الجاري في مقر غرفة عجمان.

وأكد عبدالله عمر المرزوقي المدير التنفيذي لقطاع خدمات تسجيل العضوية والمعاملات في غرفة عجمان، أن الغرفة

وتولي أعضائها ومنتسبيها اهتماماً خاصاً لتدريبهم بتطبيقات قانون الضرائب وآليات التعامل من خلاله بهدف زيادة الوعي القانوني لدى مجتمع الأعمال بما يخدم القطاع الاقتصادي ويصب في نموه واستدامته.

وأوضح أن البرنامج يتناول ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية «ماهيته في مراحل الإنتاج والتوزيع واستيراد وتوريد السلع والخدمات» وإعداد الإقرار الضريبي

وكيفية احتساب الوعاء الضريبي وتأثير الإقرار الضريبي على الحسابات المالية والمعاملات المحاسبية والحسابات الختامية وكيفية إعادة هيكله المصاريف التشغيلية وطرق خفض التكاليف في المؤسسات والشركات في ظل الإقرار الضريبي، كما يتضمن البرنامج في اليوم الثالث ورشة عمل استشارات ضريبية بعنوان «الخاضع للضريبة من عدمه».

وذكر أحمد خليفة المويجي مدير إدارة

الخدمات القانونية في غرفة عجمان أن الغرفة عززت شراكتها خلال الفترة الماضية للتعريف بقانون الضرائب، حيث نظمت العديد من الندوات المتخصصة للتعريف بالضرائب، وذلك ضمن سلسلة الندوات القانونية ومنها ندوة «مبادئ عامة حول ضريبة القيمة المضافة» بالتعاون مع وزارة المالية ودائرة المالية في عجمان، وندوة بعنوان «مبادئ الضريبة الانتقائية» بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للضرائب. عجمان - البيان

إنفاق

معدلات بيع طبيعية وتدقيق أكبر في الفواتير بأسواق دبي

واصلت حركة المبيعات والتسوق مستوياتها الطبيعية في دبي منذ بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالرغم من بعض التكهات بتأثر الإنفاق الاستهلاكي، إذ استمرت وتيرة البيع والشراء في مختلف المنافذ التجارية بمعدلاتها الاعتيادية لكن مع تدقيق أكبر من قبل المستهلكين على الفواتير وحساب الكلفة الإضافية التي تفرضها الضريبة. وهو ما يعكس ازدياد الوعي لدى المستهلك بمراجعة دقة فاتورة

المشتريات وحساب إنفاقه بشكل أكبر من ذي قبل، مما قد يساعد على الحد من الإسراف في المشتريات وتجنب العادات الاستهلاكية غير الصحية، مع توقعات بنمو الاتجاه نحو قنوات التوريد والادخار على غرار الودائع المالية وغيرها.

وبشكل عام لاحظ العديد من الأفراد والعائلات أن نسبة «القيمة المضافة» بحد ذاتها لم ترتفع فواتير الإنفاق اليومية بشكل كبير.

«المالية» تؤكد أنها تسهم في بناء اقتصاد مستدام للأجيال القادمة

انعكاسات إيجابية لـ «المضافة» على التنمية



■ أنماط الإنفاق تتحكم في مدى تأثر الأفراد بالضريبة | البيان

رأي

بقلم: دبي بالهول

الدعم الكامل لضريبة القيمة المضافة واجب وطني

تم إدخال ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي، وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد طبقت أكثر من 150 دولة في العالم ضريبة القيمة المضافة على سلعها وخدماتها، بما في ذلك سنغافورة وأستراليا وجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. ويبلغ معدل ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات حالياً 5٪، وهو معدل منخفض جداً نسبياً بالمقارنة مع بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، يبلغ المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة في بريطانيا حالياً 20٪.

وتوفر الإمارات، على المستوى الاتحادي والمحلي، الخدمات العامة على أعلى المستويات بصورة شاملة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وإدارة النفايات وصيانة الطرق والحدائق العامة فضلاً عن خدمات الشرطة والخدمات الاجتماعية. وتم تمويل الخدمات العامة المذكورة أعلاه بالكامل من جانب حكومات الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الـ 46 الماضية. وسوف توفر ضريبة القيمة المضافة للدولة مصدراً إضافياً للدخل للمساهمة في مواصلة تقديم خدماتها العامة من الدرجة الأولى، وتقليص اعتمادها، في الوقت نفسه، على الهيدروكربونات كمصدر للإيرادات.

تذكرني حياتي حالياً كطالبة دراسات عليا في الخارج بأن الخدمات العامة التي يجري توفيرها لنا في الإمارات هي بالفعل استثنائية. سافرت عائداً إلى الوطن لقضاء عطلة الشتاء، حيث قمت بزيارة أحد المطاعم المفضلة لدي في دبي. وفي المطعم تركت جهاز الكمبيوتر المحمول ومقتنباتي الشخصية على الطاولة التي كنت أجلس عليها، للحصول على ما طلبته من طعام، من دون التفكير في احتمال أن أعرض للسرقة، على الرغم من أن المطعم كان يبيع بالزباين. وأنا هنا لتست في وارد تشجيع أحد على ترك ممتلكاتهم دون مراقبة في مكان عام، بل استخدم هذا المثال البسيط فقط لتوضيح مستوى السلامة والأمن الذي تتمتع به في بلدنا. تحت مظلة أوسع من الخدمات العامة التي يجري توفيرها لنا على شكل يومي.

ولقد وجدت طريقة تجاوب بعض الناس للوهلة الأولى مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة غريبة جداً، لاسيما على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وبالكاد كانت عقارب الساعة تدق ظهراً في الأول من يناير، حتى فاض موقعا «تويتير» و«إنستغرام» بردود الأفعال والتذمرات، مع تجربة الناس الأولى في مجال دفع ضريبة القيمة المضافة.

ضريبة القيمة المضافة البالغة 5٪ التي سوف ندفعها من الآن وصاعداً تتضاءل، بالمقارنة مع الخدمات المقدمة، وحتى لا يمكن أن تعادل كل ما منحت، وتمنحه لنا، دولتنا على مدى حياتنا. في الواقع، هذا أقل ما يمكننا القيام به في محاولة رد الجميل عن هذا النمو المستمر للدولة التي تضي كل يوم بمهام التربية والتعليم والاعتناء بنا كأبنائها، برغم أنه لا يوجد مبلغ نقدي في العالم كله قادر فعلاً على مطابقتها جهودها المستمرة وفضلها علينا.

كم هو جميل أن يكون كل واحد منا جزءاً لا يتجزأ من دفع جهود تنويع الاقتصاد في بلدنا الآن؟ كل عملية شراء نقوم بها من الآن وصاعداً في دولتنا هي أكثر أهمية، نظراً لدورها المباشر في مساعدة بلدنا في توسيع نطاق مصادر إيراداتها، مع انتقالها إلى اقتصاد أكثر تنوعاً. إن الدعم الكامل لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولتنا ليس قضية نقدية، بل واجب والتزام وطني لكل مواطن ومغترب، على حد سواء.

دبي - البيان

أكدت وزارة المالية أن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات سيكون له انعكاسات إيجابية على مسيرة التنمية والتنافسية ويساهم في بناء اقتصاد معرفي مستدام للأجيال القادمة، حيث سيشكل النظام رافداً مالياً إضافياً لتمكين حكومة الإمارات من تحقيق استراتيجيتها باستشراف مستقبل أكثر ازدهاراً.

ويأتي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة بناءً على دراسات مستفيضة ومثابرة استغرقت أكثر من 10 سنوات، قامت خلالها وزارة المالية بالتعاون مع نخبة من أبرز بيوت الخبرة العالمية لمعرفة آثار تطبيق الضريبة على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، حيث أظهرت الدراسات أن توجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيسهم على المدى الطويل في دفع عجلة التنمية المستدامة، وزيادة رفاهية الأفراد واستقرار المجتمع.

نظام ضريبي متميز

وفي تعليق له على هذا التوجه، قال يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية: «قد يرتبط موضوع الضرائب بالعديد من الانطباعات السلبية التي تتعلق معظمها بغلاء تكاليف المعيشة والتأثير على أداء قطاعات الأعمال. وقد يكون هذا الانطباع



يونس الخوري:

نظامنا الضريبي متميز يحافظ على تنافسية الإمارات

والأيدي العاملة، وهو ما سينعكس بدوره على قطاعات الأعمال التي سيجعلها النظام الضريبي تبنياً أنظمة إدارية مبتكرة تواكب التطور وتسهم في تعزيز تحكمها في نفقاتها ومصاريفها التشغيلية، وبالنسبة إلى قطاعات الصحة والتعليم كونها معفاة من ضريبة القيمة المضافة، ستشهد تطوراً كبيراً في خدماتها، فضلاً عن التوسع في سوق العمل وإيجاد وظائف في قطاعات جديدة مرتبطة بتطبيق الضرائب».

تغطية تكاليف الخدمات

وأردف وكيل وزارة المالية قائلاً: «تتولى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الإمارات تقديم العديد من الخدمات العامة المختلفة لمواطنيها وللمقيمين فيها - بما في ذلك المستشفيات والطرق والمدارس الحكومية والمنتزهات وإدارة النفايات وخدمات الشرطة. وتم تغطية تكاليف جميع هذه الخدمات من الميزانيات الحكومية. وعليه، ستمثل ضريبة القيمة المضافة مصدر دخل جديداً للدولة مما يساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية العالية الجودة في المستقبل. وسوف يساعد مصدر الدخل الضريبي الحكومية على المضي قدماً نحو تحقيق رؤيتها المتمثلة في خفض الاعتماد على النفط وغيره من المنتجات الهيدروكربونية كمصادر أساسية للإيرادات».

صحيحاً بالنسبة للنظم الضريبية التقليدية في البلدان الأخرى. إلا أننا في دولة الإمارات حرصنا على تطبيق نظام ضريبي متميز يراعي توجهات الدولة المستقبلية ويحافظ على أهم مقوماتها في الجاذبية والتنافسية».

وأضاف: «ستسهم ضريبة القيمة المضافة في إيجاد مصادر دخل إضافية لحكومة الإمارات تمكّنها من الارتقاء بخدماتها، وتساعدها على الاستمرار في تطوير بنية تحتية للمستقبل تدعم تقدم الدولة بثبات في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث ستساهم هذه الإيرادات الضريبية في تطوير المشاريع التنموية وستؤدي إلى زيادة الإنتاجية واستقطاب الكفاءات

تأثير ضئيل

أكد يونس الخوري أن ضريبة القيمة المضافة في الإمارات هي من أدنى المستويات العالمية، وسيكون تأثيرها على أفراد المجتمع ضئيلاً وتعتمد بشكل أساسي على معدلات ونمط إنفاقهم، ولكن رغم ذلك ستكون انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكبر بكثير وستحقق رؤية القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية.

مخالفة 9 منشآت رفعت أسعارها أكثر من الضريبة

اقتصادية دبي: 71 شكوى للمستهلكين في يوم واحد



■ اقتصادية دبي تتابع الأسواق عن كثب | البيان

20

منشأة تجارية تم استدعاء أصحابها للتحقق من شكاوى بحقها

دبي - بشار باغ

تلقت اقتصادية دبي يوم الأحد الماضي 71 شكوى مرتبطة بضريبة القيمة المضافة من قبل المستهلكين.

وأشار محمد علي راشد لوتاه المدير التنفيذي لقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك في اقتصادية دبي إلى أن فريق عمل الدائرة قام يوم الأحد الماضي بتفتيش 9 منشآت بسبب رفع الأسعار بنسبة أكبر من الضريبة أو لعدم وضوح الفواتير الضريبية التي تم تقديمها للمستهلك.

وأوضح لوتاه أن المخالفات التي قامت بها الدائرة شملت متاجر تجزئة ومطاعم ومنشآت خدمية أيضاً، وتمت مخالفة كل منشأة وفق القوانين الناظمة لآليات العمل التجاري في دبي مع إعادة تصحيح

أسعار كل منها. لافتاً إلى أن اقتصادية دبي قامت يوم الأحد الماضي باستدعاء المسؤولين عن 20 منشأة تجارية في دبي للتحقق من الشكاوى الواردة بحقها من قبل المستهلكين وتم طلب مستندات إضافية من أصحاب تلك المنشآت للحصول على إيضاحات حول ما قاموا به.

فواتير

وأشار لوتاه إلى أن اقتصادية دبي حرصت من خلال زيارة فرقها التوعوية على توضيح الآليات الجديدة التي يجب

اتباعها من قبل التجار فيما يتعلق بالفواتير الضريبية، كما حرص فريق عمل الدائرة على توعية التجار بأن الضريبة تفرض على المستهلك وليست على المنشأة وبالتالي لن يكون هناك زيادات في التكاليف التشغيلية على التجار والشركات. ومن جانب آخر، حرصت فرق عمل التفتيش الميداني على مراقبة الأسواق من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الرابعة فجراً، للتأكد من التزام أصحاب المنشآت التجارية بالقوانين التجارية المعمول بها في الإمارة، وخاصة التأكد من عدم رفع



محمد لوتاه:

أوضحنا للتجار الآليات المطلوبة للفواتير الضريبية

أن يتقدم إلى اقتصادية دبي بشكوى بحق منشآت الأعمال في حالات محددة تتضمن عدم وضوح تفاصيل الفاتورة الضريبية، إضافة إلى حالات رفع الأسعار بنسب تفوق الضريبة، إلى جانب حالات فرض الضريبة على المستهلك دون تدوينها بشكل واضح على الفاتورة، ودعا المستهلكين إلى تحديد اسم وفتة المنتج أو الخدمة وتوضيح العلامة التجارية عند التقدم بشكوى إلى اقتصادية دبي.

وقال لوتاه: «تتسعى اقتصادية دبي إلى حماية المستهلكين والتأكد من

إبلاغ

دعا محمد علي راشد لوتاه المستهلكين إلى التحري والتأكد من عدم وجود تلاعب في الأسعار أو عدم الالتزام بالقوانين، والإبلاغ في حال وجود أي رفع في الأسعار. وقال: يتوجب على المستهلك المطالبة بفواتير الخدمة والبيع والاحتفاظ بنسخة منها، لحماية حقوقهم لاحقاً. وفي حال رفض البائع تسليم الفاتورة، يجب على العملاء تقديم الشكاوى من خلال أرقام التواصل المنتشرة على منافذ البيع الرئيسية وهي خدمة أهلاً دبي 600545555.

عدم وجود ظواهر سلبية التزام أو تجاوزات من قبل أصحاب المنشآت ضد المستهلكين، والتأكد من عدم وجود استغلال ورفع مبالغ فيه، أو لا يتوافق مع السعر المعلن في قوائم أسعار المنتجات. وسيعمل فرض غرامات مالية إذا ثبتت زيادة غير مبررة في الأسعار من قبل المنشآت التجارية.

وقال لوتاه أصحاب المنشآت التجارية إلى عدم التلاعب في الأسعار أو التلاعب في نسبة الضريبة التي تشكل أكثر من 5 ٪ في أسعار المنتجات أو الخدمات.

عدنان شلوان الرئيس التنفيذي لـ«دبي الإسلامي» في حوار مع «البكان الاقتصادي»:

تأثير ضئيل لـ«القيمة المضافة» على البنوك



■ دبي - رامي سميج

قال د. عدنان شلوان، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي، أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية في الإمارات، إن مصرفه يتجه نحو التوسع والانتشار في أفريقيا، فيما يركز بشكل رئيسي على أسواق باكستان واندونيسيا وكينيا بهدف الربط بين الشرق الأقصى وجنوب آسيا وصولاً إلى الشرق الأوسط وأفريقيا.

ولفت إلى أن تأثير ضريبة القيمة المضافة التي بدأ تطبيقها مطلع الشهر الجاري على البنوك المحلية سيكون ضئيلاً، لا سيما وأن القطاع المصرفي الإماراتي مستقر مالياً ويتمتع برأس مال جيد.

وأضاف شلوان في حوار مع «البكان الاقتصادي»، إن المصرف، الذي يتخذ من دبي مقراً رئيسياً له وتبلغ حصته السوقية نحو 77، يراقب عن كثب التطورات في السوق المصرفية بدول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الأسواق الرئيسية مثل الهند لدراسة إمكانية دخولها حينما تنسحب الفرصة.

وتوقع شلوان نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 3,5% في عام 2018، مستفيداً من انتعاش أسعار النفط، ومساهمة القطاعات غير النفطية مثل السياحة والخدمات اللوجستية والرياحية الصحية، مبيناً أن الإمارات تعد من بين أقوى الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار شلوان إلى أن استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية والتنظيمية في الإمارات ستواصل المساهمة في تحقيق ربحية صحية في القطاع المصرفي المحلي. وتالياً نص الحوار:

في البداية، حدثنا عن أهداف بنك دبي الإسلامي للتوسع الخارجي؟
يعتبر بنك دبي الإسلامي اليوم البنك الإسلامي الأسرع نمواً في العالم، ولدينا بالفعل ثلاثة أهداف تتعلق بالتوسع على المستوى الدولي، الهدف الأول أن تكون إنجازاتنا بحجم اسمنا، وبالتالي فإن عبارة بنك دبي الإسلامي لها وزن تحملها أينما ذهبنا.

والهدف الثاني هو أن تكون السيطرة الإدارية بيدنا، لندير ونشغل الامتيازات التابعة لنا بنشاط؛ والهدف الثالث هو نشر مفهوم التمويل الإسلامي في أنحاء السوق وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية للجميع، تماماً مثل نموذج الأعمال الناجح المطبق في دولة الإمارات.

ومع المكانة القوية التي يتحلى بها البنك في سوقنا المحلية، فإن لدينا الأنظمة والأفراد والمعرفة والتكنولوجيا اللازمة التي تسمح لنا بنقل المهارات نفسها إلى امتيازات جديدة خارج الحدود التقليدية، كل ذلك ببساطة وكفاءة مطلقة. ما هي الأسواق التي تركزون عليها حالياً؟ تركزنا في المقام الأول على أسواق باكستان واندونيسيا وكينيا وذلك في ظل مساعينا للربط بين الشرق الأقصى

البنك يتجه للتوسع في أفريقيا ويبحث عن فرص بالخليج

باكستان تساهم بنصف إيرادات الأعمال الدولية للمجموعة

دبي أكثر جذباً لمشتري العقارات من نيويورك ولندن وهونغ كونغ

الاستقرار يدعم ربحية صحية للمصارف المحلية

الإمارات بين أقوى الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



بعد انتعاش أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة، فإن النظرة تجاه الاقتصاد الإماراتي إيجابية مع توقعات بنمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يصل لحوالي 3,5% في عام 2018. وسيكون القطاع غير النفطي مساهماً هاماً في تحقيق هذا النمو مدفوعاً بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والسياحة والخدمات اللوجستية والضيافة وغيرها. وسوف تستفيد دبي على وجه الخصوص من اقتصاد متنوع بشكل جيد بالمقارنة مع باقي أرجاء مجلس التعاون الخليجي.

وما هي توقعاتك بشأن القطاع المصرفي في الإمارات؟

نرى إن استقرار الأنظمة السياسية والاقتصادية والتنظيمية في الإمارات ستواصل المساهمة في تحقيق ربحية صحية في القطاع المصرفي المحلي. أيضاً مع الانتعاش المستمر في أسعار النفط الذي بدأ يتجه الآن لأسعار فترة منتصف الستينيات، من المتوقع أن تسارع وتيرة الإنفاق على البنية التحتية مما يسعود بالنفع على الاقتصاد والمصارف.

كيف تقيمون الاقتصاد العالمي حالياً؟
من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 3% هذا العام، مدفوعاً بالدرجة الأولى بالانتعاش الدوري في الصناعات التحويلية والتجارة في أعقاب استقرار أسعار النفط خلال الأرباع القليلة الماضية.

وماذا عن الوضع الاقتصادي في منطقة الخليج؟

في منطقة الخليج، لا تزال دولة الإمارات من بين أقوى الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تتباعد تدريجياً عن الصدمة النفطية وتتصدر دول مجلس التعاون الشقيقة بهامش جيد. وتشير المؤشرات الكلية إلى انتعاش عام في النشاط الاقتصادي بعد التحسينات التي شهدتها القطاع السياحي في الدولة، إذ ساعدت خطوات مثل منح تأشيرة الدخول عند الوصول لمواطني الصين بشكل كبير على هذا الصعيد.

كيف تقيمون القطاع العقاري في الدولة؟
بدأ سوق العقارات في الاستقرار بعد تباطؤ استمر على مدى العامين الماضيين. وقد ساهم انتعاش أسعار النفط العالمية وتراجع الدولار الأميركي، في جعل دبي، على سبيل المثال، أكثر جاذبية لمشتري العقارات خلال العام، لا سيما أن 75% من مشتري العقارات في دبي هم أجانب من دول آسيوية وأوروبية. وقد سجلت الإمارة بالفعل أكثر من 200 مليار درهم في قيمة الصفقات العقارية هذا العام.

كما أظهرت التعاملات على المخطط نمواً أقوى هذا العام مقارنة بالسنوات السابقة على المقاييس الرئيسية للحجم والقيمة. وتحسنت القوانين أيضاً مع التركيز على حماية حقوق المشتري، والحد من التقلب العقاري. وبالمقارنة مع المراكز المالية الأخرى في جميع أنحاء العالم، فإن أسعار العقارات اليوم أكثر جاذبية هنا بمتوسط 1000 درهم إماراتي لكل قدم مربع في مقابل 1000 دولار أميركي لكل قدم مربع في أماكن مثل نيويورك أو لندن أو هونغ كونغ.

الإسلامي هو للجميع دون استثناء، ولا يقتصر بأي شكل على فئة معينة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد رأينا بأن القطاع مستمر بالنمو.

وفي دولة الإمارات، تواصل الجهات التنظيمية تعزيز نمو القطاع من خلال توفير بيئة تنظيمية داعمة. وقد شهدنا أخيراً قيام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإضفاء صفة رسمية على الهيئة العليا الشرعية.

ما هي قراءتكم لتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة؟

بدأت حكومة دولة الإمارات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من عام 2018، وهي مبادرة واسعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وأرى بأنها خطوة إيجابية لأنها ستدعم التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي للدولة، وهي خطوة حاسمة نحو تنويع مصادر الإيرادات في الاقتصاد في ظل سعي الدولة لتقليل اعتمادها على النفط. ومن الطبيعي أن تؤثر أية ضريبة جديدة على التكاليف، ولكن برأيي الشخصي، فإن زيادة النشاط الاقتصادي، المتوقع أن ينتج عن الإنفاق الحكومي الإضافي بسبب الإيرادات التكميلية الناتجة عن ضريبة القيمة المضافة، سيعود بالنفع على القطاع المالي مع زيادة التوسع الائتماني وفرص الأعمال.

هل لديكم أية تقديرات بشأن مستقبل نمو الاقتصاد الكلي في الإمارات؟

الخارج مع مزيد من الانتشار المتوقع في إفريقيا، وسوف نستمر في مراقبة التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الأسواق الرئيسية مثل الهند لدراسة إمكانية دخولها حينما تنسحب الفرصة.

كم تبلغ حصتك السوقية الحالية في السوق المحلية؟

سجلت حصتنا السوقية قفزة كبيرة بينما حافظنا على مكانتنا الريادية في القطاع على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية. فمن حصة سوقية تبلغ 3% عام 2013 إلى حوالي 77 اليوم، أثبت بنك دبي الإسلامي بأنه حين يتم التركيز على الجانب الصحيح، يمكن خلق فرص النمو حتى في أكثر الأوقات تعقيداً.

ما هي التحديات التي تواجهها المؤسسات العاملة في قطاع التمويل الإسلامي؟

التحديات تدور في المقام الأول حول إنشاء المؤسسة كامتياز قادر على كسب اهتمام عامة السكان، وهذا يعني ضرورة وضع الاستراتيجية والخطط الصحيحة بشأن طريقة التعامل مع السوق، ما الذي يجب به، ومتى، لذلك يجب اللعب على نقاط القوة بكفاءة. وكبنك إسلامي، هناك عنصر إضافي يمثل في كيفية فهم المتعامل والسوق بطريقة قيامنا بالأعمال.

وفي الوقت نفسه، فإن ما قلنا به في بنك دبي الإسلامي في الإمارات، وما نقوم به حالياً في باكستان، وما سنقوم به في كينيا واندونيسيا لاحقاً، هو بكل بساطة جعل المنتجات والخدمات بسيطة وسهلة الفهم، لاستهداف السوق بأكملها. إن نجاح هذه الطريقة في الإمارات وباكستان يجعلنا أكثر إيماناً ويعزز قناعتنا بأن التمويل

هل هناك توسعات أخرى في أفريقيا بعد كينيا؟

لطالما وضعنا أفريقيا نصب أعيننا، وبنك دبي الإسلامي كينيا، هو أول بنك مملوك لنا بالكامل في أفريقيا، كما أنه متواجد في سوق لا تقدم عوائد نوعية فحسب، بل من المرجح أن تكون بمثابة منفذ ونقطة انطلاق لدعم خططنا في باقي أسواق المنطقة، وتحديدًا منطقة شرق أفريقيا.

علاوة على ذلك، يبدو بأن التمويل الإسلامي ينتشر في البلاد مع إحراز تقدم هام على الجبهة التنظيمية. وفي وقت سابق من هذا العام، جرى سنّ قوانين جديدة تعترف رسمياً بالتمويل الكافلي الإسلامي.

وتصرح له، ومن المتوقع أيضاً أن تمرر الحكومة تعديلات على قانون أسواق المال من أجل تسهيل إصدار منتجات التمويل الإسلامي.

ما هي خطط النمو المستقبلية لبنك دبي الإسلامي؟

شرعنا في استراتيجية النمو التي وضعناها لمدة ثلاث سنوات في عام 2014، ربما خلال أكثر الأوقات اضطراباً في المنطقة والعالم. وقد أسفر تراجع أسعار النفط والسلع، والتي أدت لمشاكل في السيولة في المنطقة، إلى حدوث توجهات معاكسة قوية. ومع ذلك، التزمنا بموقفنا، وقدمنا على الأرجح أفضل أداء في تاريخ المؤسسة. ومن الواضح بأن التخطيط المدروس ساعدنا في التميز عن باقي المنافسين. هناك حاجة لرأس المال وهناك حاجة للسيولة، وقد حققنا أداءً جيداً على كلا المستويين طوال السنوات الثلاث الماضية. وتشهد خططنا طويلة الأجل توسعنا في

وجنوب آسيا وصولاً إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، والتقاط التدفقات التجارية بشكل أساسي.

ماذا عن عملياتكم في باكستان؟
عملياتنا في باكستان تأسست قبل انطلاقنا للسوقين الآخرين وهما إندونيسيا وكينيا، فقد شهدنا بالفعل أجندة نمو قوية هناك، حيث تضاعفت الأرباح فعلياً خلال العام الماضي. ونتيجة لذلك، فإن باكستان تساهم في حوالي نصف إيرادات الأعمال الدولية للمجموعة، ومن المتوقع أن تحقق تقدماً كبيراً في السنوات المقبلة.

حدثنا عن نشاطكم في إندونيسيا؟

بالنسبة لإندونيسيا، فهي بلا شك سوق مثيرة للاهتمام مع إمكانات هائلة في مجال التمويل الإسلامي. وقبل دخولنا هذه السوق، قال لي كيثرون بأن البنوك الإسلامية هناك صغيرة للغاية ودرجة انتشارها ضئيلة، فما الذي سيدفعنا للذهاب إلى هناك. ولكن ما يحفزنا ويثير حماسنا هو اقتناص الفرص. ولقد رأينا الأمر ذاته يحدث في دبي ودولة الإمارات عموماً، فخلال عقود قليلة تحول بنك دبي الإسلامي من لاعب صغير في السوق إلى واحد من أفضل أربعة بنوك في الدولة، وإلى صانع أرباح بلغت مليار دولار، ومن أسرع البنوك نمواً من حيث الامتيازات في المنطقة.

وتوفر إندونيسيا فرصاً نادرة حيث تضم ما يتجاوز 200 مليون شخص مع دعم قوي من الجهات التنظيمية المحلية لتطوير التمويل الإسلامي، ما سيؤدي بالتأكيد إلى رفع الحصة السوقية العالية من 5% إلى حوالي 10 بحلول عام 2020، لا سيما مع التحول الأخير للعديد من البنوك الحكومية.

نمو مستمر وطفرة في الأرباح

حافظ بنك «دبي الإسلامي» على مكانته الريادية في الدولة بعد تحقيقه نمواً قوياً في الأرباح والإيرادات في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، ليواصل البنك مسيرته في رحلة النمو التي حققها على مدى السنوات الأربع الماضية.

18.6%
العوائد على متوسط حقوق الملكية

2.34%
العوائد على متوسط الموجودات

30.7%
معدل التكلفة إلى الدخل

3.13%
صافي هامش الدخل التمويلي

55
فلساً ربحية السهم

3.3
مليارات درهم صافي الأرباح بنمو 10%

7.51
مليارات درهم إجمالي الدخل بزيادة 17%

5.6
مليارات درهم صافي الإيرادات بارتفاع 13%

25.2
مليار درهم استثمارات الصكوك

143.5
مليار درهم إجمالي الودائع بزيادة 17%

201.2
مليار درهم إجمالي الأصول بنمو 15%